

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٧٤

الجمعة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بالمعلومات

الواردة في الوثيقة A/65/691؟

البند ١٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرر ذلك.

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

(A/65/691)

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

الحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالتان من الأمين العام (A/65/529 و A/65/587)

رسالة من رئيس مجلس الأمن (A/65/661)

مشروع المقرر (A/65/L.57)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في النظر في

مشروع المقرر A/65/L.57. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للممارسة المتبعة، أستعري انتباه الجمعية العامة الآن إلى الوثيقة A/65/691، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية بأن ١٨ دولة عضوا متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

أود أن اذكر الوفود بأنه، بموجب أحكام المادة ١٩

من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر

عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت

في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة

الاشتراكات المستحقة في السنتين الكاملتين

السابقتين أو زائدا عنها“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وسيتطلب تمديد فترة ولاية القاضي جوزيف أسوكا دي سيلفا والقاضية تغريد حكمت حتى آذار/مارس ٢٠١١ والقاضي جوزيف ماسانشي حتى آذار/مارس ٢٠١١ إجمالي مدفوعات أتعاب تبلغ ٨٤ ٣٠٠ دولار لفترة مجموعها سبعة أشهر إضافية. وهذا المتطلب الإضافي يضاف إلى المبلغ المدرج في التقديرات المنقحة المتصلة بميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/65/178).

وفيما يتعلق بتجاوز مجموع عدد القضاة المخصصين العاملين في المحكمة الدولية مؤقتا العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة، حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، على ألا يتجاوز عددهم اثني عشر قاضيا كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، مع العودة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة، فإن المحكمة ترى، استنادا إلى أحدث جدول للمحاكمات، أنها ستتطلب خدمات قاضيين مخصصين إضافيين زيادة على العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة مخصصين لفترة ثمانية أشهر خلال عام ٢٠١١. وسيترتب على هذا سداد أتعاب فترة ثمانية أشهر إضافية، قدرها ١٠٠ ١٥٤ دولار. وهذا المتطلب يضاف إلى المبلغ المدرج في التقديرات المنقحة المتصلة بميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/65/178).

بناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/65/L.57، ستنشأ متطلبات إضافية للأتعاب بمبلغ ٤٠٠ ٢٣٨ دولار في إطار ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وستبذل المحكمة قصارى جهدها للوفاء بهذه المتطلبات الإضافية في إطار الموارد الشاملة البالغة ١٠٠ ٨٠٤ ٢٥٧ دولار المعتمدة للمحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/65/L.57.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع المقرر A/65/L.57، المعنون "المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤"، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي للآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب مشروع المقرر، تقرر الجمعية العامة أن يؤذن للقاضي جوزيف أسوكا دي سيلفا والقاضية تغريد حكمت، رغم انتهاء فترة ولايتهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالبت في قضية ندينديليمانا وآخرون التي شرعا فيها قبل انتهاء فترة ولايتهما؛ وتحيط علما باعترام المحكمة الدولية إتمام هذه القضية في آذار/مارس ٢٠١١؛ تقرر أن يؤذن للقاضي جوزيف ماسانشي، رغم انتهاء فترة ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالبت في قضية هاتيجيكيما، التي شرع فيها قبل انتهاء فترة ولايته؛ وتحيط علما باعترام المحكمة الدولية إتمام هذه القضية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ تقرر أنه لكي تُتم المحكمة الدولية المحاكمات القائمة أو تجري محاكمات إضافية، فإنه يجوز من حين لآخر أن يتجاوز مؤقتا مجموع عدد القضاة المخصصين العاملين في المحكمة الدولية العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، على ألا يتجاوز عددهم اثني عشر قاضيا كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، مع العودة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة.

بورديتش، التي شرع فيها قبل انتهاء فترة ولايته، وتحيط علماً باعترام المحكمة الدولية إتمام هذه القضية في نهاية شباط/فبراير ٢٠١١؛ وتقرر أن يؤذن للقاضي أولديس كينيس، بالرغم من انتهاء فترة ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالبت في قضية غوتوفينا وآخرون، التي شرع فيها قبل انتهاء فترة ولايته، وتحيط علماً باعترام المحكمة الدولية إتمام القضية في نهاية آذار/مارس ٢٠١١.

وسيتطلب تمديد فترة ولاية القاضي كيفن باركر سداد أتعاب فترة ثلاثة أشهر، بينما سيتطلب تمديد فترة ولاية القاضي أولديس كينيس سداد أتعاب ثلاثة أشهر إضافية، بما يبلغ إجمالي ٤٠٠ ١٤٦ دولار بالإضافة إلى المبلغ المخصص في الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

بناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع المقرر A/65/L.58، ستنشأ متطلبات إضافية بمبلغ ٤٠٠ ١٤٦ دولار تمثل إجمالي أتعاب فترة خمسة أشهر في إطار ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وستبذل المحكمة قصارى جهدها لتغطية المتطلبات الإضافية في إطار الموارد الإجمالية البالغة ٨٠٠ ٥١١ ٣٢٠ دولار المعتمدة للمحكمة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/65/L.58.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟
اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

المحكمة الجنائية الدولية لحاكمية الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالة من الأمين العام (A/65/588)

رسالة من رئيس مجلس الأمن (A/65/662)

مشروع المقرر (A/65/L.58)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/65/L.58.
أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بونتارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع المقرر A/65/L.58، المعنون "المحكمة الجنائية الدولية لحاكمية الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١"، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي للآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب مشروع المقرر، تقرر الجمعية العامة أن يؤذن للقاضي كيفن باركر، بالرغم من انتهاء فترة ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالبت في قضية

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

طلب إدراج بند فرعي إضافي مقدم من الأمين العام
(A/65/232)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في طلب مقدم من الأمين العام في الوثيقة A/65/232، فيما يتعلق بتعيين قاض في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

ويبلغ الأمين العام في رسالته الجمعية العامة بتعيين القاضية روز بويكو قاضيا في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف اعتبارا من ١٥ كانون الثاني/يناير. وهكذا سيصبح هناك منصب شاغر في محكمة الاستئناف اعتبارا من ذلك التاريخ.

ونظرا لأن جدول أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة لا يتضمن بندا فرعيا بشأن تعيين قاض في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، يرى الأمين العام أن من الضروري أن يطلب، عملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للأمم المتحدة، أن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند فرعي إضافي معنون "تعيين قاض في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف"، في إطار البند ١١٣ من جدول الأعمال، المعنون "تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى".

وبسبب طابع البند، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على التنازل عن الحكم ذي الصلة من المادة ٤٠ من النظام الداخلي، الذي يتطلب عقد جلسة للمكتب بشأن مسألة إدراج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، تقرر

أن تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بندا فرعيا إضافيا معنونا "تعيين قاض في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف"، بوصفه بندا فرعيا في البند ١١٣ من جدول الأعمال تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى)؟ تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب الأمين العام أن ينظر في البند الفرعي في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تنظر في البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة؟ تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن هذا البند الفرعي الإضافي يصبح البند الفرعي (ز) من البند ١١٣ من جدول أعمال الدورة الحالية.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية

مشروع القرار (A/65/L.26/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت مناقشة بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (ب) إلى (ث) في جلساتها العامتين ٦٣ و ٦٤ المعقودتين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا ليتولى عرض

مشروع القرار A/65/L.26/Rev.1

السيد سيغير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بصفتي ممثل الرئاسة السويسرية لمؤتمر القمة الثالث والعشرين للمنظمة الدولية للفرانكفونية والمتحدث الرسمي للممثل الدائم

بالفرنسية. وتم التشديد على تلك المبادئ في إعلان سان بونيفاس بشأن الأمن البشري ومنع نشوب النزاعات. وتحرص المنظمة الدولية للفرانكفونية أيضا على المشاركة بفعالية في تسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ولا سيما بالعمل مع الأمم المتحدة، ومن ثم تقديم إسهامات في الجهود التعاونية في ذلك الصدد.

كما تعمل المنظمة الدولية للفرانكفونية بوصفها محفلا لتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بمكافحة المسائل الشاملة الخطيرة ومن بينها القرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالمخدرات والبشر - وهي تهديدات تواجه العديد من البلدان الناطقة بالفرنسية.

وتشكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام محالا آخر لاهتمام المنظمة الدولية للفرانكفونية، نظرا لأنها تم العديد من البلدان الناطقة بالفرنسية. وترى منظمتنا أن من المستصوب للغاية أن تكون القوات المنتشرة في البلدان الناطقة على إمام باللغة الفرنسية. والواقع أن الأمر ليس كذلك اليوم. وتعتقد منظمة الفرانكفونية أن من واجب الأمم المتحدة أن تكفل تعدد اللغات في عمليات حفظ السلام. كما يرى مشروع القرار أنه ينبغي يكون هناك أعداد وافية من القوات الناطقة باللغة الفرنسية في عمليات حفظ السلام التي تنشر في البلدان الناطقة بالفرنسية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن المنظمة الدولية للفرانكفونية ستواصل متابعة جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم، فضلا عن مراعاة احتياجات أشد الدول ضعفا، والعديد منها أعضاء في منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.26/Rev.1. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

للمجموعة الفرانكفونية، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/65/L.26/Rev.1، الذي أود الآن أن أقدم موجزا له.

لقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات التي تستخدم اللغة الفرنسية لغة مشتركة في مؤتمر القمة الثالث عشر للمنظمة الدولية للفرانكفونية، المعقود في مونترو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي ذلك الاجتماع، الذي تزامن مع الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المنظمة الدولية للفرانكفونية، جدد الزعماء التأكيد على الصلات التي أرسيتها اللغة الفرنسية بين شعوبهم ودولهم وحكوماتهم في القارات الخمس. كما أكدوا مجددا على رغبتهم في تعزيز التنوع الثقافي وتعدد اللغات.

إن الدول والحكومات البالغ عددها ٧٥ الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية، التي تمثل أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مشاركون هامون في التعاون المتعدد الأطراف للأمم المتحدة، وبخاصة في مجالات التنمية والديمقراطية ومنع نشوب الصراعات وتسويتها وفي دعم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية لاعتماده يبرز الصلات الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية. كما يدعو إلى زيادة تعزيز الصلات القائمة ويتابع القرار بشأن التعاون بين المنظمتين الذي اتخذ بتوافق الآراء قبل عامين (القرار ٢٣٦/٦٣). وعلاوة على ذلك، يبرز مشروع القرار دور المنظمة الدولية للفرانكفونية بوصفها طرفا فاعلا على المسرح الدولي ومحفلا لتوافق الآراء بين بلدان الشمال والجنوب على السواء.

ويعرب مشروع القرار عن رغبة المنظمة الدولية للفرانكفونية في تنفيذ مبادئ إعلان باماكو المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ - التي، كما تعلم الجمعية، تتعلق بممارسة الديمقراطية والحقوق والحريات في البلدان الناطقة

لأشكر جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية على اختيار جمهورية الكونغو الديمقراطية مستضيفاً لمؤتمر قمة عام ٢٠١٢، وهو أمر ظل أمل الشعب الكونغولي ورغبته للعديد من الأعوام. ونحن نؤكد لأعضاء المنظمة الدولية للفرانكفونية على التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية بتهيئة الظروف المثلى لإنجاح ذلك الاجتماع من أجل جعله مناسبة تاريخية للمنظمة.

وأود أن أؤكد للجمعية على أن مؤتمر قمة عام ٢٠١٢ في كينشاسا لن يكون مناسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها؛ بل سيكون أيضاً حدثاً لبلدان منطقة البحيرات الكبرى ولوسط أفريقيا فضلاً عن أفريقيا بأكملها. وفي أنقى تعبير عن تقليد الحفاوة الأفريقي والكونغولي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول لجميع من سيحضرون مؤتمر القمة - سواء كانوا يتكلمون لغة لومونغو أو لينغالا أو كيكونغو أو شيلوبا أو السواحيلية - مرحباً بهم في كينشاسا، وهي مدينة تقع في قلب القارة الأولى.

وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بكون الجمعية العامة أقرت النتائج الرئيسية للمؤتمر الثالث عشر للمنظمة الدولية للفرانكفونية وقراراته ومقرراته بوصفها تشمل عناصر تهدف إلى إبداء تصميم البلدان الناطقة باللغة الفرنسية وإلى تقديم إسهاماتها، بما في ذلك القيمة المضافة لتعاونها المتعدد الأطراف إزاء جهود الأمم المتحدة.

ومراعاة للالتزامات الواردة في القرارات السابقة، يوفر القرار ٢٦٣/٦٥، الذي اتخذناه من فورنا، زخماً جديداً لمشاركة المنظمة الدولية للفرانكفونية فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وتسويتها وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والجهود المشتركة الرامية إلى بناء السلام، بما في ذلك المساعدة الانتخابية والمراقبة في البلدان الفرانكفونية.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه من نشر مشروع القرار A/65/L.26/Rev.1، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أستراليا، أيرلندا، البرتغال، ليختنشتاين، مدغشقر، موريشيوس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.26/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/65/L.26/Rev.1 (القرار ٢٦٣/٦٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يود أن يتكلم تعليلاً للموقف بعد اتخاذ القرار ٢٦٣/٦٥.

السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إنني آخذ الكلمة بصفتي الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق باتخاذ الجمعية اليوم للقرار ٢٦٣/٦٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أوضح أن بلدي يستضيف مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة باللغة الفرنسية. أولاً وقبل كل شيء، وباسم بلدي، أود أن أشيد بسويسرا على جهودها الممتازة في تنظيم مؤتمر القمة الثالث عشر، الذي اعتمد فيه إعلان وقرارات مونترال. كما أود أن أنوه على النحو الواجب بفخامة الرئيس عبدو ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية، الذي ما زال يعمل بشكل دؤوب على زيادة الوعي بمنظمتنا، بما في ذلك صورتها في الصحافة.

وأكد فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في مونترال على استعداد بلدي لاستضافة زميلاته الدول الناطقة بالفرنسية في مؤتمر قمة للمنظمة الدولية للفرانكفونية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة

والتنمية المستدامة والجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومسألة التنوع البيولوجي.

وفي ذلك الصدد، تقدم المنظمة الدولية للفرانكفونية لبلداننا الدعم والمشورة في المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ والمسائل المتعلقة بالديون والشؤون الاقتصادية والتجارية. وإضافة إلى المجالات التي ظلت فيها المنظمة نشطة تقليدياً، تشكل هذه الميادين الجديدة عناصر إضافية للتكامل والتوافق بين المنظمة الدولية للفرانكفونية والأمم المتحدة.

وما فتئت أسرة المنظمة الدولية للفرانكفونية تنمو على مر الأعوام، مضيفاً أربعة أعضاء جدد خلال دورتها الثالثة عشرة. ونحن على اقتناع بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية سيسهم، كما هو الحال في البلدان الفرانكفونية الأخرى، في إنجاح ممارستنا الانتخابية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للقرار ١٨/٣٣، المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، والمقرر ٤٥٣/٥٣، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطيت الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للفرانكفونية.

السيد كمارا (المنظمة الدولية للفرانكفونية) (تكلم بالفرنسية): إن تميز أخذي الكلمة في الجلسة العامة ٧٤، وهي الجلسة الأولى في عام ٢٠١١، بمنحني أيضاً عظيم الشرف والسرور الكبير لأعرب للجمعية العامة عن أطيب تمنيات فخامة الرئيس عبدو ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية، فضلاً عن الإعراب عن أطيب تمنياتي الشخصية.

لقد طلب مني الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية، الذي اجتمعت معه في باريس قبل بضعة أسابيع، أن أؤكد مجدداً تقديره الكبير للطريقة النموذجية والبارعة التي توجهون بها، سيدي الرئيس، أعمال الدورة الخامسة والستين. فإتقنكم للمناقشة يشرف المنظمة الدولية للفرانكفونية والدول الأعضاء فيها. ونادراً ما تسمع اللغة الفرنسية - وهي إحدى

وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم الفرصة التي يتيحها اتخاذ هذا القرار لأؤكد مجدداً على استعداد جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهي بلد يمر بمرحلة ما بعد الصراع - لدعم التعاون مع الأمم المتحدة بوصفه أداة نموذجية في أيدي الدول الأعضاء لتنفيذ مقررات المنظمة وقراراتها وتوصياتها ذات الصلة.

وأود على وجه الخصوص أن أشيد بالحكم الوارد في القرار الذي بموجبه تعرب الجمعية العامة عن ارتياحها لاستمرار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية في مجال المساعدة والمراقبة الانتخابيتين. وأود أن أوضح أن عام ٢٠١١ سيكون عاماً انتخابياً هاماً في بلدي. وتمشيا مع العملية الانتخابية، ستتاح للشعب الكونغولي الفرصة مرة أخرى للتعبير من أجل اختيار الرجال والنساء الذين سيتولون مصيره على الصعيد المحلي والإقليمية والوطنية. ولا شك أن المساعدة والتضامن اللذين سيقدمهما المجتمع الدولي لشعبنا في ذلك الصدد - من المنظمة الدولية للفرانكفونية ولكن أولاً وقبل كل شيء من الأمم المتحدة - سيوفران دعماً قيماً للغاية في تقييدنا الصارم بدستور بلدنا وقوانينه.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على المساعدة والتضامن اللذين لا تزال تقدمهما لتسوية العديد من المشاكل التي ما زال بلدي يواجهها.

إن المنظمة الدولية للفرانكفونية ليست مجرد مجموعة من البلدان التي تشارك استخدام اللغة الفرنسية. بل هي أيضاً متندى للتضامن والتفاهم المشترك فيما بين الشعوب من مختلف الثقافات التي يربطها مصير مشترك وتشاطر الأتراح والأفراح على السواء. وإزاء تلك الخلفية تنخرط المنظمة الدولية للفرانكفونية على نحو متزايد في مسائل الطاقة

شركاءنا الرئيسيين الذين يدعمون بصورة مباشرة أو غير مباشرة جهود المنظمة الدولية للفرانكفونية.

وفي ذلك الصدد، أؤكد للجمعية على أن الإعراب عن امتناني ليس المقصود به استثناء أي جهة؛ كما أنه يشمل جميع من لم أشكرهم بصورة مباشرة بالرغم من أنهم يستحقون الشكر. وأولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد بان كي - مون على سهولة الوصول إليه وعلى سرعته في الاستجابة لطلبات المنظمة الدولية للفرانكفونية. كما نعرب عن شكرنا على سهولة الوصول إلى زملائه الرئيسيين، على السواء في مكتبه وفي الإدارات والخدمات الرئيسية التي تتعامل مع المنظمة الدولية للفرانكفونية.

وكان لي شرف أن شاهدتهم يعملون، ولكن الحاضرين هنا أيضا تمكنوا بأنفسهم من مشاهدة التقدم الذي أحرزه السيد مون في تعلم اللغة الفرنسية، إلى درجة أنه الآن يجري المقابلات ويعقد المحادثات باللغة الفرنسية. وأنا بكل احترام أشيد برغبته العارمة في تعلم وإتقان وممارسة لغة تستخدمها الدول الـ ٧٢ الأعضاء من أجل بناء التضامن وإرساء رؤية وبذل الجهود. ولعل تصميم الأمين العام ينتشر ليشمل العديد من الموظفين وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة بغية أن تتمكن البلدان بدورها من أن تكون موحدة حول أهم مما تتصف به وأهم ما تعزز به، ألا وهو لغتها.

إن هذه الرغبة في التعاون يسرت وشجعت العديد من الجهود المثمرة التي بذلتها بصورة مشتركة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية - سواء فيما يتعلق بمنع نشوب الأزمات أو الصراعات أو إدارتها؛ أو بحفظ السلام وبناءه؛ أو بتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون من خلال المساعدة والمراقبة الانتخابيتين؛ أو بتعزيز الحقوق والحريات؛ أو بحشد البلدان لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في البلدان الأكثر احتياجا؛ أو بتشجيع ودعم التنمية المستدامة والطاقة

لغتي عمل الأمم المتحدة ولغاتها الرسمية الست، فضلا عن كونها الحبل السري لجماعتنا، في مناقشات الجمعية. وأود على وجه الخصوص أن أعرب عن تحايا وامتنان الرئيس عبدو ضيوف لمعالي السيد بان كي - مون.

كما أود أن أشكر سويسرا. إذ أن سويسرا، بصفقتها رئيس مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات المنظمة الدولية للفرانكفونية، كفلت نجاح العملية التحضيرية وقدمت القرار الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها (القرار ٢٦٣/٦٥). وأشكر السفير بول سيغير على استعداده وتفانيه في تحمل المسؤولية عن هذه المسألة.

كما أود أن أشكر السفير سيغير على استرعائه اهتمام الأعضاء إلى أهمية وصلاحيات إعلان موننترو والقرارات المختلفة بشأن العديد من مجالات الاهتمام، بما في ذلك إعلان باماكو بشأن الممارسات الديمقراطية والحقوق والحريات في المجتمعات الناطقة باللغة الفرنسية، الذي اعتمد قبل ١٠ سنوات؛ وحالات الأزمات وما بعد الأزمات وبناء السلام في المجتمع الفرانكفوني؛ وتعزيز التعاون بين الدول من أجل مكافحة الأدوية المزيفة والمزورة؛ وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ ومكافحة القرصنة والإرهاب؛ والاستفادة من فرص مثل التمويل الابتكاري والسياحة المستدامة.

ويسرني أن تلك الشواغل لرؤساء دول وحكومات المنظمة الدولية للفرانكفونية حظيت بتوافق واسع لآراء في الجمعية العامة، وبالتالي التشديد على كون المنظمة الدولية للفرانكفونية منتدى لتنسيق جهود البلدان لتحقيق الغايات المشتركة، على النحو الذي دعا إليه القرار الذي اتخذ من فوره.

ووفقا لمثل شهير في بلدي، فإن عد أصدقاء المرء في القرية ينذر بخطر زيادة عدد أعدائه. ومهما بدت المفارقة في ذلك، فإنه لا يسعني سوى أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر

على الدعم والاهتمام اللذين أولاهما للمنظمة الدولية للفرانكفونية وللمراقب الدائم عنها.

وأشعر بالامتنان أيضا على الاهتمام الذي أبدته سلطات ولاية ومدينة نيويورك فيما يتعلق بالاحتفال باليوم الدولي للمنظمة الدولية للفرانكفونية، وهو الآن مناسبة ثقافية هامة في كلتا مدينة وولاية نيويورك.

وما فتئ الرئيس عبدو ضيوف، كجزء من مسؤولياته الوطنية السابقة ومسؤولياته الدولية الحالية، يعمل دائما لصالح الرجال والنساء الذين لا يراهم في أغلب الأحيان. وحينما تجمع حوله حشد من الناس للإعجاب عن محبتهم وامتنانهم، احتفظ الرئيس ضيوف بعباراته الأولى ليعرب بكل مجاملة وود وإخلاص عن امتنانه الشخصي لقادة أمانة مؤتمر القمة ومسؤوليها وموظفيها. وأود أن أقتدي بلفتته لأعبر، بالنيابة عنه وبالأصالة عن نفسي، بنفس العبارات الحكيمة التي استخدمها ليقول لكل مترجم شفوي ومترجم ولكل أعضاء خدمات اللغات إنهم يمثلون الجسر والقناة التي تمكّن ممثلي الدول من الاتصال وفهم كل واحد منهم للآخر واتخاذ القرارات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (١) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

المتجددة والتنوع البيولوجي؛ أو بدعم التنوع الثقافي واللغوي وتشجيع تعدد اللغات. وفيما يتعلق بالأخير، أود أن أشكر سفير جمهورية الكونغو الديمقراطية على إظهار إيمانه بلغات متعددة في الاحتفاء بالعام الدولي للمنظمة الدولية للفرانكفونية وبجميع الأعوام الأخرى المكرسة للغات الأمم المتحدة الأخرى في الجمعية. وبتلك الطريقة، عملت المنظمة الدولية للفرانكفونية والأمم المتحدة معا بصورة وثيقة في المجتمعات الناطقة باللغة الفرنسية، مما أدى إلى شعور الدول والحكومات المعنية بالارتياح.

ويشكل القرار الذي اتخذته الجمعية من فورها أفضل مثال على هذا التعاون النموذجي وإقرارا به. وأشار إلى أن القرار أيضا ناجم من العديد من الاجتماعات والاتصالات المثمرة بين السيد بان كي - مون والسيد عبدو ضيوف، فضلا عن كونه نتيجة لعمليات التآزر ونقاط التوافق التي حددها الموظفون وكبار المسؤولين في منظمينا بوصفها جزءا من برامج المنظمين لبناء شراكة فعالة وبناءة.

وما كان ليتسنى للمسار الذي رسمه الأمينان العامان وتابعاه وللنتائج التي أحرزتها ورحبت بها الجمعية العامة أن تتحقق بدون الدعم المستمر والقوي للسفراء الفرانكفونيين لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وأديس أبابا. ونجح هؤلاء الممثلون بحكمة في إدارة كل واحد منهم لولايتيه الوطنية لتقديم الدعم الجماعي الأساسي لأهداف المنظمة الدولية للفرانكفونية وفي علاقتها مع الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن امتناني العميق لرئيس وأعضاء مكتب مجموعة السفراء الفرانكفونيين في نيويورك على الدعم الذي قدموه إلي في الاضطلاع بمهامي.

كما أنني أدرك الاهتمام الذي أبداه رئيس بعثة الولايات المتحدة ببعثة المراقبة الدائمة للمنظمة الدولية للفرانكفونية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر البلد المضيف